



Center **مركز**
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا
مسار النخبة
ELITE TRACK

المرصد

شؤون صهيونية

2016/05/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

جدول المحتويات

- 3.....إسرائيل تماطل في قبول المعونة الأميركية..!
- 5.....إسرائيل: عملياتنا داخل حدود قطاع غزة جزء من تفاهات 2014
- 5.....نتنياهو بانتظار التقرير الذي سيهز الساحة السياسية
- 6.....معاريف: بناء ميناء لغزة لأول مرة على طاولة المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر "الكابنيت" قريباً
- 7.....علاقة رئيس الشاباتك بالسلطة الفلسطينية: تفكيك ألغام
- 9.....يديعوت أحرنوت: معضلة محمد ضيف الكبرى
- 10.....نتنياهو يريد تلقين موظفي الأمم المتحدة تاريخ اليهودية



(لا تبدو دولة الاحتلال على عجل من أمرها، فإما أن يرضخ أوباما لشروطها أو يرحل الاتفاق على مذكرة تفاهم جديدة على المعونات العسكرية الأميركية إلى الإدارة الجديدة بعد انتهاء ولايته)

يريد الرئيس الأميركي باراك أوباما أن يدخل التاريخ باعتباره "الأكثر دعماً لأمن" دولة الاحتلال الإسرائيلي، لكن هذه ما زالت منذ ما يزيد على خمسة أشهر من المفاوضات تماطل في منحه هذا "الشرف"، ساعية إلى فرض شروطها لإبرام اتفاقية جديدة مدتها عشر سنوات للمعونات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لها بعد انتهاء الاتفاقية الحالية عام 2018.

ف"الرئيس والبيت الأبيض يود إنهاء ولايته بتتويج شخصه باعتباره الأكثر دعماً لأمن إسرائيل" بين أسلافه كما قال للنبيويورك تايمز مؤخراً روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، الذي أنشأه اللوبي الصهيوني "ايباك".

وكانت المفاوضات بين الجانبين قد تعثرت في البداية لخلاف لم يعد موجوداً الآن حول قيمة الزيادة في المعونة العسكرية الأميركية، فدولة الاحتلال طلبت زيادتها بمليار دولار سنوياً، وترددت إدارة أوباما، لكن خلو تقارير الإعلام في دولة الاحتلال والولايات المتحدة من أي إشارة إلى استمرار الخلاف على قيمة الزيادة تشير إلى أن الإدارة الأميركية قد رضخت للطلب الإسرائيلي، باستثناء الخبر الذي نشرته "يديعوت أحرونوت" العبرية منسوبة إلى "مسؤولين إسرائيليين مطلعين على سير المفاوضات" نهاية الأسبوع الماضي عن رفض الرئيس أوباما لهذه الزيادة.

إن زيادة قيمة المعونات العسكرية الأميركية إلى أربع مليارات دولار سنوياً معناه تمويل ما يزيد على ربع الميزانية الحربية السنوية لدولة الاحتلال التي بلغت قيمتها 15 مليار دولار أميركي عام 2015 المنصرم.

يوم الثلاثاء الماضي قال تقرير لوكالة "رويترز" إن المحادثات حول الاتفاقية الجديدة تعثرت لأن أوباما يريد أن يضمن بأن يتم إنفاق كل الأموال التي سوف تخصص في مذكرة التفاهم الجديدة على المعونات العسكرية الأميركية على مشتريات السلاح الأميركي حصراً وإلغاء البند في الاتفاقية القديمة الذي يجيز لدولة الاحتلال تحويل ما نسبته 26.3 في المائة من إجمالي المعونات المتفق عليها إلى عملة دولة الاحتلال وصرفها لشراء أسلحة من إنتاجها.

وقد وصف رئيس اتحاد الصناعيين شراجا بروش قبول دولة الاحتلال بإلغاء البند المذكور في الاتفاقية الجديدة بأنه سيوجه "ضربة مميتة" لصناعاتها العسكرية التي توظف 15 في المائة من إجمالي العاملين في الصناعة، كما نسبت الجروزالم بوست القول إليه يوم الخميس الماضي. وقد بلغت قيمة الصادرات العسكرية لدولة الاحتلال ما نسبته 13 في المائة من إجمالي صادراتها الصناعية خلال العام الماضي.

وتريد دولة الاحتلال تضمين الاتفاقية الجديدة لأول مرة ضمانات أميركية لتمويل مشاريع الصواريخ الإسرائيلية التي كان تمويلها يتم حتى الآن على أساس كل حالة على حدة خارج نطاق مذكرة التفاهم المعمول بها حالياً حتى نهاية 2018.

وتريد إدارة أوباما التزاماً من دولة الاحتلال تنص عليه مذكرة التفاهم الجديدة بعدم طلب علاوات إضافية خاصة تتجاوز المساعدات التي سوف تنص عليها مذكرة التفاهم الجديدة.

ولا تبدو دولة الاحتلال على عجل من أمرها، فإما أن يرضخ أوباما لشروطها أو يرحل الاتفاق على مذكرة تفاهم جديدة إلى الإدارة الجديدة بعد انتهاء ولايته، وهنا ينطبق على دولة الاحتلال المثل الشعبي الفلسطيني: "شحاد ومتشرط".



إن المنطق السليم والواقعي هو أن يفرض مانح المساعدات شروطه السياسية وغير السياسية على طالبها أو متلقيها، غير أن العكس، كما يبدو، هو ما يحدث بين دولة الاحتلال وبين راعمها الأميركي، ولا يوجد تفسير لهذا الوضع الشاذ في العلاقات الدولية الواقعية سوى كون دولة الاحتلال مصلحة حيوية للأمن القومي الأميركي ما يسوغ تمنعها المتدلل كوسيلة ابتزاز دائمة للولايات المتحدة، التي سبق لوزير دفاعها الأسبق الكساندر هيغ أن وصف دولة الاحتلال بأنها حاملة الطائرات الأميركية "الأرخص" ثمنا.

إن أكثر التقديرات تحفظا تفيد بأن إجمالي المعونات العسكرية التي حصلت دولة الاحتلال عليها من الولايات المتحدة حتى الآن تزيد على 120 مليار دولار، وهذا ثمن باهظ لا يتفق مع وصف الكساندر هيغ.

واستمرار المعونة العسكرية الأميركية لدولة الاحتلال والزيادة المطردة في قيمتها من ثوابت سياسة الولايات المتحدة الداخلية والخارجية، ولم يسبق أن اختلف المتنافسون على كرسي البيت الأبيض أو على مقاعد الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ على استمرارها من حيث المبدأ أو على زيادة قيمتها.

ولم يحدث أبدا أن فكر هؤلاء في إلغاء هذه المعونة أو في خفض قيمتها أو في ربطها بشروط سياسية تلزم دولة الاحتلال بإنهاء احتلالها للأراضي العربية في الضفة الفلسطينية لهر الأردن وهضبة الجولان السورية ومزارع شبعنا اللبنانية وتلزمها بالسماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في تقرير المصير فوق ترابه الوطني.

والهدف من استمرار هذه المعونة هو ضمان "التفوق التكنولوجي لإسرائيل في المنطقة" كما جاء في تقرير لصحيفة "معاريف" العبرية الأسبوع الماضي، وضمان التفوق الحربي النوعي لدولة الاحتلال على مجموع محيطها العربي وغير العربي ثابت آخر من ثوابت السياسة الخارجية الأميركية.

ويوجد إجماع على الثابتين بين الحزبين الجمهوري والديموقراطي اللذين يتداولان الحكم في الولايات المتحدة، ولا يوجد أي خلاف عليهما.

وعلى سبيل المثال، ذكرت اليومية العبرية في تقريرها أن الولايات المتحدة أعطت دولة الاحتلال "تأكيدات قاطعة" بأنها لن تسلم للدول العربية أي من طائراتها الحربية الأحدث اف - 35، مضيعة أن واشنطن أبلغت تل أبيب بأن هذا النوع من الطائرات الحربية "سوف يخصص حصرا لإسرائيل في الشرق الأوسط". ومن المتوقع أن تتسلم دولة الاحتلال الدفعة الأولى من هذه الطائرات قبل نهاية العام الحالي.

وللمقارنة فحسب، فإن باكستان حليف استراتيجي للولايات المتحدة ومن الدول التي تلي دولة الاحتلال في حصتها من المعونة الخارجية الأميركية، وكانت الحكومة الأميركية في شباط/ فبراير الماضي قد أعلنت موافقتها على بيع باكستان ثماني طائرات مقاتلة من طراز اف - 16، الأقل تطورا من طائرة الشبح اف - 35، مع الرادار ومعدات أخرى في صفقة بلغت قيمتها حوالي 699 مليون دولار. وقد أعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ السيناتور الجمهوري بوب كوركر أنه سوف يستخدم نفوذه لمنع باكستان من استخدام أموال المعونات الخارجية الأميركية لتمويل هذه الصفقة.

ومن الواضح أن دولة الاحتلال تستقوي على أوباما وإدارته بتأييد الكونجرس لموقفها من المعونات العسكرية الأميركية، وكان 83 عضوا في مجلس الشيوخ يمثلون الحزبين قد بعثوا برسالة مشتركة تأييدا لموقفها.

لكنها تستقوي أكثر بالموقف العربي الذي لم يعد معنيا كما يبدو إلا بالتكيف والتأقلم مع التفوق العسكري النوعي لدولة الاحتلال والرضوخ لإملاءات الأمر الواقع الذي يفرضه هذا التفوق، وتحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي مع إيران وليس مع دولة الاحتلال، وبتعزيز تبعيته الاستراتيجية للولايات المتحدة التي حولتها معوناتاها العسكرية لدولة الاحتلال إلى

شريك فعلي في الاحتلال الإسرائيلي، ليتحول هذا الموقف العربي عمليا إلى شريك غير مباشر في الاحتلال عبر التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

فالمنطق السائد الذي يتحكم في صناعة القرار العربي هذه الأيام عبر عنه رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق الأمير تركي الفيصل في المناظرة التي جمعته مع المستشار السابق للأمن القومي لدولة الاحتلال يعقوب عميدرور في ضيافة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى نهاية هذا الأسبوع عندما قال إن "التعاون بين الدول العربية وإسرائيل لمواجهة التحديات مهما كان مصدرها سواء كانت إيران أو أي مصدر آخر يكون معززا بصورة أقوى في ظرف يكون فيه سلام بين الدول العربية وإسرائيل"!!

إسرائيل: عملياتنا داخل حدود قطاع غزة جزء من تفاهات 2014

أمد/تل أبيب: 2016\5\7

قالت مصادر أمنية إسرائيلية، اليوم السبت، إن الجيش الإسرائيلي سيواصل عملياته في قطاع غزة لتحديد الأنفاق وتدميرها، لافتةً إلى أن العمليات العسكرية داخل حدود القطاع لمئات الأمتار جزء من تفاهات اتفاق 2014. ونقل موقع واللا العبري عن تلك المصادر قولها، أن قوات الجيش انسحبت من غزة مؤقتاً بعد انتهاء مهام قوات الهندسة وكشف النفق جنوب القطاع. مبينةً أن الجيش لن يتوانى في الدخول لحدود غزة مجدداً في حال تم تحديد أي أنفاق. وأضافت "لانية لدى المؤسسة الأمنية والعسكرية بوقف النشاطات على حدود غزة.. نشاط قوات الهندسة سيستمر، والعمليات داخل الحدود لمئات الأمتار ستتواصل وذلك كان جزء من تفاهات 2014". ويشير الموقع إلى أن حماس أرسلت أربع رسائل مختلفة عبر وسطاء، لإعادة الهدوء إلى قطاع غزة والتأكيد على عدم رغبتها في التصعيد.

نتنياهو بانتظار التقرير الذي سيمزّ الساحة السياسية

بيت لحم - معا - 2016\5\7

أرسل مراقب الدولة الاسرائيلية "يوسف شايبيرا" النسخة الاولية للتقرير الخاص بادارة حرب غزة الاخيرة "الجرف الصامد" وتحديد مستوى شفافية هذه الحرب بالنسبة للكايننت الامني والسياسي للجهات المعنية. يمثل هذا التقرير لتلقي الرد عليه قبل نشره بشكله النهائي.

وأثار تسريب النسخة الاولية من هذا التقرير التي نشر يوم امس الجمعة موقع "هآرتس" العبري انتقادات حادة وتبادل واسع للاتهامات بين اطياف الحكومة الاسرائيلية ومكتب المراقب وبعض جهات المعارضة حول المسؤولية والهدف من تسريب هذه النسخة غير المعدة للنشر رسميا.

ويدور الحدث وفقا للمصادر الاسرائيلية عن تقرير شامل يتضمن انتقادات اساسية من شأنه ان يلقي بقنبلة سياسية شديدة.

ووصفت جهات الاسرائيلية اطلعت على النسخة الاولية التقرير انه اكثر خطرا وشدة من تقرير لجنة "فينوغراد" التي فحصت الاخفاقات التي شهدتها حرب لبنان الثانية عام 2006.

وتلقى رئيس الاركان الاسرائيلي خلال الحرب الاخيرة على غزة الجنرال " بني غانتس" اشد واقسى الانتقادات دون ان يستثني من انتقاداته نتيناهو ووزير الجيش "يعلون".

وتضمن التقرير انتقادات حادة للكابينة الاسرائيلي والأخطاء التي ارتكبتها هذا المجلس وساهمت في اطالة امد الحرب وانتقادات خطيرة لما اسماه التقرير للانفصال المطلق والتام بين التقديرات التي عبر عنها رئيس الاركان بكل ثقة وبين ما جرى على ارض الواقع مشيرا ايضا الى تبادل الانتقادات والاتهامات بين وزراء الكابينة اثناء الحرب.

وساق التقرير حادثة معينة جرت احداثها في اليوم الاول لعملية "الجرف الصامد" وهو الاسم الاسرائيلي للحرب الاخيرة على غزة عام 2014 حين اكتشف الجيش الاسرائيلي نفقا هجوميا قرب معبر كرم ابو سالم ليسارع حينها رئيس الاركان ويؤكد امام الكابينة عدم وجود نية او قدرة لدى حماس لتنفيذ مزيدا من العمليات عبر الأنفاق لتشهد الساعات القليلة التي تلت تأكيدات رئيس الاركان اربع هجمات شنتها الفصائل الفلسطينية انطلاقا من اربعة انفاق.

ومن غير الواضح حتى الان الاجزاء او الفقرات التي سينشرها المراقب في تقريره النهائي واذا ما نشرت كما تم تسريبها فان عملية "الجرف الصامد" ستتحول في الذاكرة الجماعية الاسرائيلية على الاقل الى نسخة اخرى من حرب لبنان الثانية التي تعتبرها غالبية الاسرائيلية فشلا مدويا عسكريا وسياسيا.

وفي اطار تبادل الانتقادات والاتهامات حول تسير النسخة الاولى رغم تصنيفها سرية للغاية دعى مراقب الدولة " شايبيرا " نتنياهو والمستشار القضائي للحكومة الى فتح تحقيق لمعرفة كيفية تسريب هذه الوثيقة المصنفة "سري للغاية" من قبل واحد او اكثر ممن وردت اسماؤهم في التقرير وتعرضوا للانتقاد.

وتطرق مراقب الدولية ايضا للانتقادات التي وجهت للتقرير وما تضمنه من انتقادات مؤكدا ان كل انتقادات او بند ورد في التقرير خضع لعملية تحقق على اعلى مستوى من الدقة والتشديد وهو مبني على قاعدة متينة من الادلة والوقائع .

ودعا " شايبيرا " المنتقدين الى تركيز جهودهم على دراسة النسخة المرسله اليهم وفقا للقانون حتى يتمكنوا من الرد عليها بدلا من تبادل الاتهامات.

جاءت اقوال " شايبيرا " ردا على ما الاقوال التي ترددت ع يوم امس على لسان مقربين من حاشية نتنياهو ويعلمون.

وقالت اوساط مقربة من نتنياهو ويعلمون التقرير غير جدي صادر عن مراقب غير جدي وانهم يرفضونه جملة وتفصيلا.

واضاف نتنياهو ويعلمون وفقا للمقربين منهم ان التقرير ذهب باتجاه اعتماد " حقائق " مبرمة لا اساس لها من الصحة في واقع الحال بن دارة الحرب جرت في الواقع بشفافية غير مسبوقه من حيث التعامل مع الكابينة الذي عقد عدد غير مسبوق من الجلسات خلال الحرب.

معاريف: بناء ميناء لغزة لأول مرة على طاولة المجلس الوزاري الاسرائيلي المصغر "الكابينة" قريبا

أمد / تل أبيب: 2016\5\7

كشف المراسل العسكري الإسرائيلي ألون بن دافيد، اليوم الجمعة، عن أن المجلس الوزاري المصغر "الكابينة" سيجتمع قريبا لمناقشة بناء ميناء في قطاع غزة، وهو ما سيحدث لأول مرة إن تم بالفعل.

وحسب بن دافيد الذي كتب تقريرا على موقع صحيفة "معاريف" العبرية ظهر اليوم الجمعة، فإن قيادة الجيش الإسرائيلي وبعض الوزراء منهم يسرائيل كاتس ويؤاف جالانت يدعمون بناء ميناء في غزة، فيما يعارض رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير جيشه موشيه يعلون مثل هذه الخطوة.

ووفقا للتقرير، فإن بناء الميناء هدفه التخفيف عن غزة وتعزيز موقف إسرائيل السياسي تجاه الفلسطينيين، مع فرض

رقابة على منع دخول أي مواد قد تستخدم لحفر الأنفاق أو تصنيع الصواريخ وغيرها.



ويرى بن دافيد أن "سياسة ضبط النفس ومنح الفلسطينيين بعض الأمل" أثبتت نجاعتها بعد أشهر من موجة العمليات التي شهدتها الضفة الغربية، مبينا أن بناء ميناء في غزة سيمنح قيادة حماس السياسية سببا للوقوف بقوة أمام "دعاة الحرب من الجناح العسكري"، حسب تعبير معد التقرير.

ويقول المراسل العسكري إن القيادة السياسية لحماس تفرض قيودا على الجناح العسكري وخاصة محمد الضيف ويحيى السنوار ومروان عيسى؛ بعدم الدخول الآن في مواجهة جديدة مع الجيش الإسرائيلي، وأن خالد مشعل وموسى أبو مرزوق وإسماعيل هنية يصرّون بأن هذا ليس الوقت المناسب للدخول في مثل هذه المعركة.

ورأى أن إسرائيل تدرك تماما معضلة حماس المتمثلة بفقدان الحلفاء في المنطقة، ما يضعها في مأزق سياسي ومادي واقتصادي صعب.

وأضاف، أن الجيش الإسرائيلي لا ينوي التوقف عن البحث عن الأنفاق، "بل على العكس هذه هي المهمة الأولى لرئيس الأركان غادي ايزنكوت الذي قرر مواصلة العمل والبحث عن الأنفاق حتى لو كان ذلك سببا في احتمال تدهور الأوضاع على جبهة غزة".

وأوضح بن دافيد، أن التصعيد الأخير على جبهة غزة وإطلاق قذائف الهاون من قبل الجناح العسكري لحركة حماس لأول مرة يعود بالأساس لشعور قيادة القسام بأنها باتت يفقد ملايين الدولارات وجهد كبير بذله عناصرها في حفر هذه الأنفاق التي يتم اكتشافها باستمرار، وأنهم يدركون بأن ذلك لم يكن من قبيل الصدفة وأن الحل التكنولوجي الذي تتحدث عنه إسرائيل بات فعالا وموجودا.

ولفت إلى أن احتمال الدخول في مواجهة جديدة سيكون مطروحا باستمرار أمام الجانبين "حماس وإسرائيل"، على الرغم من عدم رغبتهما في ذلك، مبينا أن حماس لن تصمت طويلا تجاه ما يجري، "ولهذا تبحث إسرائيل في إقامة ميناء للتخفيف من حدة التوتر لدى جناح حماس العسكري وفتح آفاق أمامهم باستخدام سياسة ضبط النفس"، حسب قوله.

علاقة رئيس الشبابك بالسلطة الفلسطينية: تفكيك ألغام

عرب 48 تحرير : الطيب غنايم 2016\5\7

ستنتهي الأسبوع المقبل ولاية الرّجل الأوّل في جهاز الأمن الإسرائيليّ العامّ (الشبابك)، يورام كوهين، بعد 34 سنة من الخدمة في صفوفه، آخر خمس سنوات ترأّس خلالها جهاز الأمن العامّ. وهو من اتّسم بشخصيّة لا تحبّد الظهور الإعلاميّ، وتقلّل من التّصريحات على الملأ، بينما تبوّى سياية سلفيه في رئاسة الشبابك، المتلخّصة بالمشي بين الألغام: القضاء على ما يسمّى 'الإرهاب' الفلسطينيّ، بكلّ الطّرق والوسائل، في الوقت ذاته الذي حرص فيه على المحافظة على علاقة جيّدة مع السّلطة الفلسطينيّة، منعًا لانهيار التّسيق الأمنيّ معها، ومن باب تلقّي معلومات و'خدمات' منها، تتلخّص بالأساس بالعثور على ما تسمّيه إسرائيل 'خلايا إرهابيّة نائمة' في الضّفّة الغربيّة المحتلّة.

ويصف المحلّل العسكريّ في صحيفة 'هآرتس'، الصّادرة صباح اليوم الجمعة، الفترة التي ترأّس خلالها كوهين جهاز الشبابك، على أنّها قليلة الدّراما مقارنة مع سابقه من رؤساء الشبابك: كرمي غيلون، عامي أيلون، آفي ديخبر ويوفال ديسكين.

ويضيف هرئيل أنّ السّنوات الأخيرة في الضّفّة الغربيّة، التي تزامنت مع ترأّس كوهين جهاز الشبابك، لم تشهد فوضى حقيقيّة كان من شأنها تهديد الثّبات الأمنيّ العامّ، مقارنة مع سنوات سابقة، خصوصًا سنوات الانتفاضتين الأولى والثّانية.

وأشار هرتيل إلى أنّ ولاية كوهين اتّسمت بـ'حضور إعلاميّ ضئيل'. وكان الشاباك قد باشر نشر أسماء من يقفون على رأسه، ابتداءً من ولاية يعكوف بييري، 'وتدريبًا قام التّنظيم (الشاباك) بعقد إرشادات للصحافيين، وحتى أنّ ديختر وديسكين ألقوا بعض الخطابات هنا وهناك.

إلا أنّ كوهين فضّل أن يكون 'صاحب بروفایل جماهيريّ خفيف'، ويضيف هرتيل في هذا السياق إلى أنّ خليفة كوهين ونائبه الآن، ندادف أرغمان، 'من المتوقع أيضًا بنفس النهج'.

وتزامنت بداية خدمة كوهين كرئيس لجهاز الشاباك مع المفاوضات التي جرت حينها بين حركة حماس والحكومة الإسرائيليّة لإطلاق سراح غلعاد شاليط، وكان كوهين قد منح مصادقته على إتمام الصّفقة.

وخلال السّنة الأخيرة لولاية يورام كوهين جهاز الشاباك، استطاعت ما تسمّى 'الوحدة اليهوديّة' التي تعنى بتقصّي الإرهاب اليهودي، المتواجد بالأساس بالضّفة الغربيّة المحتلّة، بالتوصّل إلى الجناة المجرمين الذين ارتكبوا جريمة قتل عائلة دوابشة في قرية دوما.

وكان الرّئيس السّابق لكوهين، يوفال ديسكين قد اعترض على تقديم 'تنازلات كانت قد طلبت من إسرائيل في مفاوضات صفقة شاليط'. وبعد شهرين من تولّي كوهين منصب رئاسة الشاباك، عام 2011، جاءت الاحتجاج المدنيّ في إسرائيل، في الوقت الذي بحث فيه نتنياهو عن حبل نجاة يخرج من الأزمة الاجتماعيّة السّياسيّة، ما حثّه وفق هرتيل للقبول بصفقة شاليط، بينما قام كوهين ومنسق المفاوضات، دافيد ميدان، ببلورة الصّيغة التي تمّت الصّفقة بناءً عليها، حرّز فيها 1027 أسيرًا فلسطينيًا.

وأوضح هرتيل في سياق الأسرى الفلسطينيين المحرّرين وتشكيلهم خطرًا مجددًا على إسرائيل 'تقييم الشاباك بأنّه يستطيع أن يحتوي التّهديد الكامن في المحرّرين، لم تفنّد حتى الآن'.

وتبنّى كوهين النهج الذي صاغه سلفيه، ديختر وديسكين، في سياسة الاعتقالات الليليّة، التي تمّ جزء منها في مناطق A التابعة لسيادة السّلطة الفلسطينيّة وفقًا لاتّفاقيّات أوسلو، التي تلتمت تحقيقات ومحاكمات. وأشار هرتيل إلى أنّ السّياسة التي أطلق عليها الشاباك لقب 'كاسحة النّجيل'، في إشارة لسياسة القمع والاعتقالات والمحاكمات القاسية، قد أثبتت نجاعتها.

إلا أنّ الشاباك، وفق الصّحافة الإسرائيليّة، قد تلقى ضربة في 'قدرته الخارقة' في عام 2014، حينما اختطف وقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليّين في الضّفة الغربيّة، إذ أنّه استغرق الشاباك ثلاثة أسابيع لحين عثور على جثث المستوطنين الثلاثة، وأكثر من شهرين لحين عثر على الفلسطينيين الذي ادّعوا أنّه نفّذوا عمليّة الاختطاف والقتل. وجاءت هذه الحادثة قبيل اندلاع الحرب العدوان الإسرائيليّ على غزّة، الذي أدّى إلى تبادل تهم متبادل بين جهاز الأمن العامّ وبين شعبة الاستخبارات العسكريّة.

وأوضح هرتيل أنّ الشاباك كان قد أدرك الجهويّة العسكريّة لحماس لحماس، بينما ظلّت شعبة الاستخبارات العسكريّة تدّعي أنّ حماس انجرت للمواجهة العسكريّة نتيجة حسابات وتقديرات خاطئة من قبل الطّرفين.

وادّعى صحافيّون إسرائيليّون، أثناء التّحقيق في قضيّة حرق عائلة دوابشة بقرية دوما الفلسطينيّة، أنّ يورام كوهين غير قادر ولا معنيّ بحلّ لغز جريمة دوما، 'إلا أنّ كوهين والشاباك نجحوا في الامتحان'، إذ تمّ استثمار مجهود هائل، وفق هرتيل، في الجهد الاستخباراتيّ من أجل التّوصّل للجناة المجرمين، وبينما تمّ لأوّل مرّة، وفق الإعلام الإسرائيليّ، استخدام وسائل تعذيب ضدّ مواطنين يهودًا وليسوا فلسطينيّين.



وذكر هرتيل إلى أنّ قمع الهيئة الشعبيّة الفلسطينيّة وخفض عدد العمليّات جاء بفضل وحدة مراقبة شبكات التّواصل الاجتماعيّ التي أنشأها الشاباك وشعبة الاستخبارات العسكريّة، في عهد كوهين. إضافة إلى تعاون 'ناجح ومثمر' مع السّلطة في تقدير يشير إلى أنّ السّلطة الفلسطينيّة تحبط 10% من العمليّات الفلسطينيّة، مع بداية الهبّة، ليزداد تعاونها فيصل الآن إلى نحو 40%.

وأشارت هرتيل إلى أنّ كوهين حافظ على 'علاقات طيّبة' مع الجانب الفلسطينيّ. ففي عام 2014، بعد أن اكتشف الشاباك خلية موسّعة لحماس في الضّقعة الغربيّة، كانت تخطّط لتنفيذ عمليّات داخل إسرائيل، ولانقلاب ضدّ السّلطة، وفق ادّعاءات الشاباك، قام يورام كوهين بنفسه بزيارة الرّئيس الفلسطينيّ في رام الله لإطلاعه على نتائج القبض على خلية حماس. واشتمل اللقاء على تقديم تسجيلات لإحدى موقوفى الخليّة، 'شتم فيها الرّئيس'، كان من شأنها، وفق هرتيل أن تقنع محمود عبّاس باتّخاذ موقف أكثر حزمًا وصرامة ضدّ حماس، أثناء العدوان الإسرائيليّ الأخير على غزّة.

يديعوت أحرنوت: معضلة محمد ضيف الكبرى

أمد/ تل اببب: 2016\5\7

كتب الصفي الاسرائيلي رون بن يشاي، المحلل العسكري لصحيفة "يديعوت احرونوت" العبرية، مقالا تحت عنوان "معضلة محمد ضيف الكبرى" جاء فيه:

تخشى حركة حماس من مواجهة عسكرية كبرى الآن، ولذلك تحاول تحدي عمليات الكشف عن الأنفاق الهجومية ويبدو أن الذراع العسكري لحركة حماس فهم الرسالة، رجال الذراع العسكري وعلى رأسهم محمد ضيف، الأب الروحي لمشروع الأنفاق، فهموا أن الجيش الإسرائيلي نجح وأخيرا بتطوير طريقة لتشخيص، وكشف والعثور على أنفاق للهجوم التي تدخل أو تقترب من اختراق الأراضي الاسرائيلية. وبفضل هذه الطريقة، فهم زعماء كتائب عز الدين القسام أن الجيش الإسرائيلي يقوم بعمليات مكثفة وبوتيرة عالية والتي أدت الى الكشف عن نفقين وربما حتى أكثر.

منذ لحظة أن فهم زعماء عز الدين القسام ذلك يواجهون معضلة صعبة: هل التصرف مباشرة عن طريق الأنفاق وشتى الوسائل المتاحة لهم قبل أن يخسروا "العقار" الاستراتيجي المركزي لديهم - أو الامتناع عن العمل وتقبل ولو مؤقتا الحقيقة بأن إسرائيل ستكشف على الأقل جزءا من الأنفاق، والبحث عن طرق أخرى لمفاجئة ومباغطة إسرائيل في الجولة المقبلة. المجتمع في قطاع غزة لن يتمكن من تحمل جولة أخرى في الأشهر وربما السنين من المعاناة والمأساة التي قد تعمق الأزمة نتيجة جولة قتال أخرى. وهذا حتى قبل أن ينتهوا من ترميم دمار "الجرف الصامد".

نتيجة ذلك تخشى حركة حماس من مواجهة كبرى مع اسرائيل في الوقت الراهن، بالأخص لأن هناك احتمال كبير بأنها ستخسر السلطة في القطاع بسبب انتفاض المجتمع.

لذلك تختار حماس الحل الأوسط. ما أن بدأت إسرائيل قبل 48 ساعة بحملة البحث الموسّعة غرب الجدار الحدودي للقطاع، نفذت حركة حماس إطلاق نار للردع بهدف إبطاء الأعمال ودفع الجيش الإسرائيلي الى وقف عملياته أو إبطاءها خشية على سلامة مقاتليه وعماله في القطاع.

في الآن ذاته يشكل إطلاق النار تحذيرا لاسرائيل: في حال واصلتم البحث عن الأنفاق قد نُجّن وتندلع الحرب. هذا عمليا ما يحدث في اليومين الماضيين. لم يرتدع الجيش الإسرائيلي من النيران الحمساوية، رغم أن هذه المرة الأولى منذ عملية "الجرف الصامد" التي يقوم بها التنظيم الارهابي الغزيّ بنفسه بإطلاق النار مباشرة تجاه القوات الإسرائيلية.



رئيس الأركان الإسرائيلي، الذي يعتبر الكشف عن الأنفاق المشروع رقم واحد للجيش الإسرائيلي والذي يهدف للحفاظ على الأمن والشعور بالأمن لسكان غلاف قطاع غزة، لم يكف ولم يبطن ولو للحظة واحدة الأعمال. بل على العكس: بمصادقة رئيس الوزراء، وزير الأمن، المجلس الوزاري المصغر تم تسريع وتعجيل الأعمال ونتيجة ذلك كثف الجيش الإسرائيلي تواجدته وزاد الجهود للكشف.

في حركة حماس من الجانب الآخر كان بالإمكان التنبيه إلى النقاش الدائر من وراء الكواليس بين الذراع السياسي للتنظيم وبين ذراعه العسكري. إطلاق النار تجاه قوات الجيش الإسرائيلي تم بمبادرة من قيادة الذراع العسكري رغم علمه بأنه يخاطر برد عسكري إسرائيلي صارم، والذي جاء عبر قصف بالمدفعية والدبابات وغارتين جويتين لسلاح الجو الإسرائيلي.

لنوضح من الآن، أنه نتيجة الضغوط من الذراع السياسي الذي يعمل لأجل منع جولة أخرى من المواجهة - احيط الذراع العسكري بالحذر ألا يقوم بإطلاق نار بشكل ناجح بل فقط بإطلاق نيران تحذيرية حتى الآن على الأقل. النقاش الدائر الآن بين الذراع العسكري وزعماء الذراع السياسي - خالد مشعل الموجود في قطر، وموسى أبو مرزوق الموجود في القاهرة، يرتبط بان رجال الذراع السياسي يضغطون على رجال الذراع العسكري كي يهدئوا وعدم التصعيد. وهذا بالرغم من انهم قد يخسرون عمليا أهم "أداة" استراتيجية بالنسبة لهم، الأنفاق.

الى جانب ذلك، يدرس زعماء الذراع العسكرية على ما يبدو، تنفيذ هجوم على القوات الهندسية الإسرائيلية لمنع اكتشاف أنفاق إضافية حتى لو كان الثمن تصعيد مدروس.

رجال الذراع السياسي متعاطفون مع محن وأزمة المجتمع ويحاولون اقناع رجال الذراع العسكري بعدم التصعيد، ولو كان جزئياً، لأنه قد يؤدي الى مواجهة كبرى لما كان أحد يسعى لها.

وبالإمكان العثور على إشارة الى هذا النقاش بالبيانات العامة التي نشرتها القيادة السياسية لحركة حماس وفيها مصر تواسطت لأجل هدنة أخرى بين إسرائيل وحماس. هذه البيانات غير صحيحة، لم تتواسط مصر بأي تهدئة وقوات الجيش الإسرائيلي التي خرجت من الحيز الأمني الموجود في القطاع الفلسطيني تركته لأنها أنهت أعمالها. ولكن الذراع السياسية تستخدم هذا الواقع لأجل منح الذراع العسكرية لحركة حماس سلماً تنزل بمساعدته من الشجرة التي تسلقتها.

الآن، يبدو على الأقل أنه لا رغبة لدى الذراع السياسي، وكذلك العسكري في حركة حماس، إضافة الى دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي بالتصعيد والكل يسعى لمنعه. ولكن الذراع العسكري لحركة حماس لا يزال يواجه المعضلة، وعليه أن يقرر اذا كان يخاطر بفقدان الأنفاق الهجومية، ويباشر بالبحث عن أسلوب عمل جديد يفاجئ استراتيجية اسرائيل في الجولة المقبلة - أم أنه سيتخذ خيار "لتمت نفسي مع الفلسطينيين". في هذه الحالة مع الاسرائيليين المعرضين للأنفاق.

نتانياهو يريد تلقين موظفي الأمم المتحدة تاريخ اليهودية

القدس- أ ف ب- 7\5\2016

أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو الجمعة عن تنظيم مؤتمر حول تاريخ اليهودية لموظفي الأمم المتحدة، في أعقاب اعتماد اليونسكو قراراً مثيراً للجدل حيال المسجد الأقصى.

وكان المجلس التنفيذي لليونسكو تبني الشهر الماضي قراراً "يدين بشدة الاعتداءات الإسرائيلية، والتدابير غير القانونية، التي تتخذها إسرائيل، والتي تحدّ من حرية العبادة التي يتمتع بها المسلمون، ومن إمكانية وصولهم إلى الموقع الإسلامي المقدس المسجد الأقصى/الحرم الشريف".



وأثار هذا النص غضب إسرائيل، وندّد نتانياهو بما أسماه القرار "السخيف"، الذي "يتجاهل العلاقة التاريخية الفريدة بين اليهودية وجبل الهيكل".

ولم يستخدم النص تسمية "جبل الهيكل"، التي يطلقها اليهود على باحة المسجد الأقصى، الذي يعتبر ثالث الأماكن المقدسة للمسلمين.

وأعرب نتانياهو الجمعة مرة أخرى عن "صدمته" من تبّيّ اليونيسكو "لقرار ينفي أي صلة بين اليهود وجبل الهيكل، موقعنا الأقدس".

وقال في بيان "لهذا السبب أعلن اليوم عن مؤتمر حول التاريخ اليهودي لجميع موظفي الأمم المتحدة في إسرائيل". وأضاف نتانياهو، هو نجل مؤرخ "سأنظّم شخصياً هذا المؤتمر في مكتب رئيس الوزراء"، مشيراً إلى أن المسؤول عن المؤتمر سيكون "باحثاً بارزاً في تاريخ اليهودية". ولفت البيان إلى أن دبلوماسيين، "بعضهم من دول صوتت لصالح هذا القرار المشين"، سيدعون إلى هذا المؤتمر، الذي لم يتم تحديد مواعده بعد.

تم بحمد الله

*

